

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بأحكام القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)

إضافة

ردود الدول الأعضاء في مجلس الأمن

رد الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة على طلب الأمين العام وفقاً
للفقرة ١٢ من الإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)

[الأصل: بالإسبانية]

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير التي طلبتم فيها تقديم تعليقات أو ردود على المقترحات المقدمة في الاجتماع الوزاري المعقود في ٢٠ كانون الثاني/يناير الماضي لبحث الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، أود إبلاغكم بأن بلدي يرى أولاً وقبل كل شيء أن تضافر جهود المجتمع الدولي يعتبر عنصراً أساسياً في أي استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. أما فيما يتعلق بالأعمال المستقبلية للجنة مكافحة الإرهاب، فنعتقد أنه حري بها أن تراعي الاعتبارات الثلاثة التالية:

- يجب على فريق الخبراء التابع للجنة أن يضع مقترح عمل يشمل تدابير تنفيذية تراعي الأوضاع المختلفة في المناطق والبلدان من أجل توفير المساعدة التقنية الضرورية لكفالة التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).
- تكتسي مشاركة المنظمات الدولية، ولا سيما المنظمات المتخصصة في المجالات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، أهمية مركزية في تحديد الأهداف والأولويات من أجل اتخاذ مبادرة عالمية. وفي هذا الصدد، نقترح إنشاء جزء خاص بالتنسيق فيما بين الوكالات يتضمن أنشطة وبرامج قطاعية محددة. وينبغي أن يمتد نطاق التنسيق ليشمل أيضاً مختلف لجان مجلس الأمن التي تُعنى بمكافحة الإرهاب.

- يجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساهم في نهج متكامل لمكافحة الإرهاب. وقد استهلكت لجنة مكافحة الإرهاب في هذا المضمار برامج ينبغي تعزيزها.

ونشاطكم الرأي أيضا أن الإرهاب يعتبر تهديدا يقتضي ردا عالميا؛ وأن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكبر لردع أي أعمال إرهابية محتملة؛ وأن على لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن أن تواصل الاضطلاع بدور أساسي في هذا المجال؛ وأنه من الضروري بذل جهود واسعة لكفالة شمولية المعاهدات الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والتحقق منها وكفالة تنفيذها الكامل؛ وأن أي تضحية بالحرية أو بسيادة القانون في أي دولة يعني إتاحة الفرصة للإرهابيين للظفر والنصر؛ وأن السعي إلى تحقيق الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة يعتبر حاجة لا تقل إلحاحا؛ وأنه بقدر ما تنجح المنظمة في مكافحة الفقر والظلم والمعاناة والحرب، فإنها تساعد على وضع حد للظروف التي يتعلل بها مرتكبو الأعمال الإرهابية.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم مجددا عن فائق تقديري.

(توقيع) خوان غابرييل فالديس

السفير

الممثل الدائم

رد الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة على طلب الأمين العام وفقا للفقرة
١٢ من الإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)

[الأصل: بالفرنسية]

تعلمون أن فرنسا قد بادرت، خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، وتحديدًا في ٢٠ كانون الثاني/يناير، إلى تنظيم اجتماع على مستوى الوزراء خصص لموضوع مكافحة الإرهاب.

وكان هذا الاجتماع، من منظور الرئاسة الفرنسية، يتوخى هدفين رئيسيين هما: تعزيز مستوى تعبئة المجتمع الدولي من خلال إعطاء زخم سياسي جديد لمكافحة الإرهاب وطرح أفكار جديدة بشأن سبل تعزيز دور الأمم المتحدة لمكافحة آفة الإرهاب بقدر أكبر من الفعالية.

وقد قدم السيد دومينيك دو فيلبان، وزير خارجية فرنسا، في الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة، عددًا من المقترحات، منها على وجه الخصوص مقترح إنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة للتعاون والمساعدة في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي إطار متابعة الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الأمن في ٢٠ كانون الثاني/يناير الماضي، وبخاصة ما يتعلق بالتقرير المطلوب منكم إعدادة بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، أرفق إليكم طيه، بناء على طلب من حكومتي، مذكرة توضح الاقتراح الذي قدمه السيد دو فيلبان لإنشاء صندوق من هذا القبيل.

(توقيع) جان - مارك دولا سابليير

* * *

مذكرة بشأن الاقتراح الذي تقدمت به فرنسا لإنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة للتعاون والمساعدة في مجال مكافحة الإرهاب

نظراً لأن الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً خطيراً وعالمياً، بادرت فرنسا، خلال رئاستها لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي، إلى تنظيم اجتماع على مستوى الوزراء بشأن مكافحة الإرهاب.

وكنا نسعى، من خلال تنظيم هذا الاجتماع، إلى تحقيق هدفين اثنين هما: (١) تعزيز مستوى تعبئة المجتمع الدولي من خلال إعطاء زخم سياسي جديد لمكافحة الإرهاب و (٢) طرح أفكار جديدة بشأن سبل تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

ولهذه الغاية، قدمت فرنسا عدة مقترحات، منها على وجه الخصوص مقترح إنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة للتعاون والمساعدة.

أهداف الصندوق

- الهدف العام: تعزيز المساعدة التقنية في إطار الأمم المتحدة، دون استثناء المساعدة التي تقدمها مؤسسات أخرى، وزيادة إشراك البلدان النامية، وإشراك المؤسسات المالية الدولية.

- المهمة: دعم المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال تعزيز التشريعات والمؤسسات المكلفة بمكافحة الإرهاب، وفقاً للأولويات التي خلصت إليها لجنة مكافحة الإرهاب. وسيدعم الصندوق عمل اللجنة.

الهيكل التنظيمي للصندوق

- صندوق خاص بالأمم المتحدة.
- يزود بأمانة يديرها مدير تنفيذي يعينه الأمين العام للأمم المتحدة، بعد التشاور مع لجنة مكافحة الإرهاب ومؤسسات بریتون وودز.
- ينشأ بموجب قرار يصدر عن الجمعية العامة ويخضع لسلطتها.
- يمول من تبرعات الدول الأعضاء. وحسب طرائق العمل التي سوف تحدد، يمكن توخي مساهمة مالية في الصندوق، بل ومشاركة مؤسسات تشمل المانحين المتعددي الأطراف (لا سيما مؤسسات بریتون وودز). ولن يتولى هذا الصندوق تنفيذ برامجه بنفسه: إذ سيمولها لكن سيعهد بتنفيذها إما إلى البلدان نفسها أو إلى غيره من الوكالات المتعددة الأطراف.

رد الجمهورية العربية السورية على طلب الأمين العام وفقا للفقرة ١٢ من الإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)

[الأصل: بالعربية]

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية أطيب تحياتها إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى مذكرتك المؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ترجو حكومة الجمهورية العربية السورية تضمين تقريركم المشار إليه في الفقرة ١٢ من الإعلان المرفق للقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) المقترحات التالية:

١ - تكرر سورية تأكيدها على المبادرة التي أطلقتها منذ أكثر من عقد من الزمن لعقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي.

٢ - تؤكد سورية على الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به لحشد جهود جميع الدول الأعضاء لمحاربة الإرهاب الدولي وتطالب بضرورة الاحترام التام لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي لدى مكافحة الإرهاب وعدم التضحية بأحكام القانون والحريات الجوهرية بحجة مكافحة الإرهاب.

٣ - تدين سورية الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، وتدعو إلى البحث بصورة جادة في أسبابه وجذوره وألا تكون معالجته سطحية أو آنية.

٤ - تؤكد سورية على رفضها القاطع لأية محاولة للربط بين دين معين والإرهاب، وتؤكد على أن الإرهاب لا عقيدة ولا ثقافة ولا دين له انسجاما منها مع الاتفاقيات الدولية وشرعية حقوق الإنسان ومبادئ ومقاصد الميثاق.

٥ - تؤكد سورية على خطورة التلاقي بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وتدعو المجتمع الدولي للعمل من أجل مكافحة الأمرين معا بالتوازي، وفي هذا السياق تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والجرثومية والكيميائية، دون أن تستثني أية دولة من دوله وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبعيدا عن المعايير المزدوجة.

٦ - تؤكد سورية أن الاحتلال هو أعلى أشكال الإرهاب، وتطالب المجتمع الدولي بالعمل على إيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي والذي سوف يسهم بشكل فعال في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي.

٧ - تدعو سورية المجتمع الدولي إلى بذل جهد كبير لإدراج تعريف للإرهاب والأعمال الإرهابية في مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب وفق ما اقترحتة دول منظمة المؤتمر الإسلامي كما تؤكد في ذات الوقت على إمكانية التغلب على باقي الصعوبات بشأن مشروع هذه الاتفاقية ومشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وأهمها عدم استثناء القوات العسكرية للدول من نطاق هذه الاتفاقيات لكي لا تستخدم الاتفاقيات كنظام لإرهاب الدولة.